الكثير من الكراهية والتوحش

حمّور زيادة

قد يكون من الصعب التنبّؤ بكل تأثيرات حرب 15 إبريل/ نيسان على السودانيين، لكن المؤكّد أن عدداً كبيراً منهم يعاني وسيعاني من اضطراب ما بعد الصدمة نتيجة هول ما حدث فجأة بدون مقدّمات، إذ انهارت حياة الملايين، واضطر حوالي عشرة ملايين مواطن للنزوح، وفقدوا مدّخرات أعمارهم وتفرّقت أسرهم.

الذين بقوا داخل البلاد، في العاصمة الخرطوم مثلاً، عاشوا عاماً بلا خدمات مياه أو كهرباء، في عدّة مناطق، وأصبحت الغارات الجوية أو سقوط القذائف حولهم أمراً روتينياً. كما انتشرت القبور المرتجلة في الشوارع الجانبية وباحات المنازل. تجارب كهذه تترك آثارها النفسية، ولا تمر بخير. بحسب مايو كلينك (المؤسّسة الطبية الأشهر في العالم)، من أعراض كرب ما بعد الصدمة الكوابيس، والتوتر والتغيرات السلبية في المزاج، ومشكلات بالذاكرة، والشعور بالانفصال عن المقرّبين، والتبلد العاطفي وفقدان الشغف بما كان يحبّه المرء سابقاً. هناك أيضاً حالة التوحّش التي أصابت كثيرين، فمع حرب تستقبل رمضان 1445هـ وقد بدأت في الأيام الأخيرة من رمضان 1444هـ انتشر الولع بالعنف والكراهية ضد الآخر بلا حسيب. بل لعلها أصبحت، للأسف، المتنفس الوحيد لشعور العجز الذي أصاب الملايين.

ينشر مؤيدو القتال من الطرفين صور جثث القتلى في تلذّذ. وأطلق بعضُهم على طائرات الجيش لقب «صانعة الكباب»، وأصبحت صور جنود الدعم السريع المحترقة تعرف باسم «الكباب الشوي». على الجانب الآخر، تُنشر فيديوهات جثث جنود الجيش يلهو حولها جنود الدعم السريع وهم يطلقون التكبيرات! كما انتشر فيديو مزعج لمجموعة من ضبّاط الجيش يحملون رؤوساً مقطوعة لمن قيل إنهم مقاتلون في قوات الدعم السريع. استفزّ الفيديو الصادم الجيش السوداني إلى درجة إصدار تصريح صحافي بعملية تحقيق بشأن الفيديو ومن ظهروا فيه. وهو تحقيقٌ لم يسمع أحدٌ عنه شيئاً بعد ذلك. لكن التصريح الصحافي كان دليلاً على انزعاج قيادة الجيش من الفعل أو نشره على الأقل. لكن الاحتفاء الذي وجده هذا المقطع المصوّر لم يتراجع عقب تصريح الجيش، بل تحوّل الاحتفاءُ إلى غضبٍ على الجيش لعدم إعلان دعمه الجريمة. بينما تلقى شكاوى النازحين ضحك مؤيدي قوات الدعم السريع سعادة، بمنطق أنه عقابٌ مستحقٌ لمن استحوذوا على السلطة والثروة في البلاد عقوداً. وإن حسرة المواطنين على منازلهم وأملاكهم هي الآمة الأخيرة التي تطلقها دولة 1956 قبل أن تلفظ أنفاسها، لتحلّ محلّها دولةٌ جنجويدية تدّعي أنها ستحقّق الديمقراطية عنوة! مشاهد التمثيل بجثة والي غرب دارفور خميس أبكر، وسط زغاريد النساء! صور الأسرى يزحفون على الأرض، تحيط بهم ضحكات الجنود! ومع الاضطراب الذي شعر به الكل، شاع الحديث عن «خيانة» الطبقات الفقيرة. وهي طبقاتٌ تنتمي غالباً إلى إثنيات غير عربية أو متحدرة من مناطق كردفان ودارفور، فتداول الناس التحذيرات من بائعات الشاي في الشوارع والأحياء، ومن الغرباء، وفقراء العمّال، وأصبحوا مستهدفين بالاحتجاز والتحقيق معهم حتى من المواطنين المدنيين في الأحياء السكنية. كما تبارى أنصار الحرب من المدنيين من الطرفين بدعوة الجيوش المتحاربة إلى غزو ما يعتبرونه حواضن مجتمعية للخصم. فطالب بعضُهم الجيش السوداني بقصف مدن ومناطق مدنية في دارفور، لأن قوام قوات الدعم السريع من أبناء تلك المناطق! في حين طالب مؤيدون «الدعم السريع» بنقل الحرب إلى شمال السودان وإحراق نخيله. وهي كلها سيناريوهات محتملة بعد المذابح العرقية التي ارتكبتها قوات الدعم السريع والمتحالفون معها في مدينة الجنينة وغيرها. طالبت دعوات القتل حتى المدنيين، فظهرت كتابات تهدر دماء بعض الأسماء من السياسيين والصحافيين، وتتوعّدهم بالذبح والقتل نتيجة مواقفهم أو آراء أعلنوا عنها!. ... هذه أشياء لن يتجاوزها المجتمع السوداني بيسر. وحتى لو نجحت الضغوط الدولية في فرض هدنةٍ إنسانية مع حلول رمضان 1445/ 2024، فإن ما فعله عام من الحرب لن يصلحه شهر هدنة، وإن صمدت الهدنة.

الأسد عندما يسعده صحافي روسي

عمار ديوب

بدا الرئيس السوري بشار الأسد سعيداً للغاية بالحوار مع الصحافي الروسي، فلاديمير سولوفيوف. لا يختلف هذا الصحافي عن صحافيي التلفزيون السوري في الإشادة بالرئيس الروسي بوتين ومعاناة الأسد والكثير من مجافاة الحقيقة؛ فاسئلته لا تتضمّن فكرة واحدة عن مشكلات سورية الحقيقية؛ فلا أسئلة عن التغيير السياسي في البلاد، رغم أن لروسيا دوراً مركزيّاً في اجتماعات اللجنة الدستورية وفي لقاءات أستانة، وهناك القرار في مجلس النواب الأميركي، أخيراً، بخصوص منع أيّة أشكال من التطبيع مع النظام، سلطة وحكومة ومنظّمات مدنية وسوى ذلك. لم يسأله عن الأوضاع الاقتصادية المزرية، والأحوال الاجتماعية المتدهورة بشدّة، والتي يلمسها السوريون من خلال محاولاتهم المستمرّة للخروج من البلاد مثلاً، أو تدهور قيمة العملة والأجور بصورة غير مسبوقة أبداً. حاول الأسد الردّ بخصوص العقوبات وحصار بلاده، فاستنتج أن الولايات المتحدة ستجد نفسَها محاصرة هي، لا نظامه، ولا روسيا ولا إيران ولا كوريا الشمالية، ويرى أن الحصار سيساعد في إضعاف قيمة الدولار عالمياً، وستتراجع هيمنة أميركا على العالم. ربما يشير الأسد إلى منظّمة بريكس مثلاً؛ بقيادة الصين، وقراراتها الاقتصادية، والتي تُحاول بدائياً، الاستقلال عن هيمنة الدولار والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فكرته هذه، غير دقيقة؛ فكل الدول التي تعرّضت للعقوبات أو للحصار عانت الأمرّين، وأوضاعها في غاية السوء، وإذا كانت روسيا أو الصين، قادرة على تجنب بعض الآثار السلبية جداً بسبب العقوبات، فهذا غير ممكن من النظام السوري، أو إيران، أو كوريا الشمالية؛ إن أوضاع تلك الدول، الاقتصادية والاجتماعية متدهورة للغاية، وتضبط شعوبها بالأجهزة الأمنية والاعتقالات والقتل، وهو ما تمّ في سورية، خصوصاً بعد 2011؛ الأسد يؤكّد أن الحصار سيكون مفيداً لبلاده على المدى المتوسط والبعيد!

جاءت أسئلة الصحافي الروسي كأنّها تستنجد بالأسد للمساعدة في إنجاح الرئيس الروسي في الانتخابات المقبلة؛ فكلّها تدور في دعم موقف بوتين في حربه على أوكرانيا، وإعادة التوازن الدولي، ومحاربة الإرهاب، وأن لروسيا ريفما، يستطيع النظام التمدّد إلى بقية دينها وقيمها وغير ذلك، والشرّ كلّ الشرّ يأتي من الغرب. أكّد الأسد هذه القضايا، وأسهب واسعاً في التنديد بالغرب وبليبراليته الجديدة، المخرّبة لبنيتنا الاجتماعية، وتحديداً للعائلة؛ فوُصفه بغير الأخلاقي، وبالغبي والساذج، وأن لا قيمة لكلام قادة الغرب، وهم أقلّ من أن يُصفوا أحداً بالديكتاتورية أو الديمقراطية، وردّه هذا، لأن الصحافي نقل إليه ما يقول الغرب عنه، باعتباره ديكتاتوراً. لم يترك كلمة سيئة إلّا وأطلقها ضد الغرب، بل توسّع، قائلاً، إن الديمقراطية في الغرب ليست حقيقية، بل هي مجرّد صناديق اقتراع، ومن يحكم هي الشركات الكبرى، وحكومات الرؤساء مجرّد موظفين عند الشركات.

يستخفّ الأسد بالديمقراطية، وبالنظام السياسي الغربي كلّه، في وقتٍ يسعى العالم إلى التحوّل نحو النظام الديمقراطي؛ بالتأكيد باستثناء روسيا والصين ومن يدور بفلكيهما، فلو انتقد الغرب لناحية تعميق الديمقراطية بمزيد من العدالة والحرّيات، فلا بأس، ولكنه، كما يستخفّ بوتين بالغرب يفعل الأسد. ومن ثم لا يفكّر أبداً في الانتقال الديمقراطي في بلاده، وهذا يعني أن حليفيه، روسيا وإيران، لا يطرحان موضوع الانتقال هذا بأيّ من الصور في سورية، وبالتأكيد في بلادهما. الاستنتاج هنا أن وظيفة اللجنة الدستورية ولقاء أستانة تمرير الوقت، ريثما، يستطيع النظام التمدّد إلى بقية المحافظات السورية، وبالشراكة معهما، ولمصلحة هاتين الدولتين بالتأكيد، وهو ما يتجاهل الأسد التفكير فيه، أي إن سورية، وفي حال انسحبت تركيا أو أميركا وحلفائها، فإنّها ستظلّ محتلة من حلفاء الرئيس الأسد. استخفّ الأسد بالنظام الديمقراطي وبالشعوب الأوروبية، وقال إنها غير واعية ومسكينة وساذجة؛ يُضمر موقفه من الشعب السوري، وإن النظام هو الرئيس، والعكس صحيح، كما حال بوتين. ولهذا أسهب في التأكيد على المصالح الوطنية، وأنه يجب الحفاظ عليها أولاً وعاشراً، والنظام هو المسؤول عن ذلك، وأن الخلاف مع الشعب يظلّ بمثابة قضايا صغيرة، في حين أن القضايا الكبيرة هي المواقف من الخارج. يريد القول إن نظامه سيسيطر على سورية، مستقبلاً، لا محالة، وإن سياسات هذا النظام ليست مسؤولة عمّا آلت إليه أوضاع سورية، والغرب هو المسؤول! وهنا لا يتطرّق لأحوال المعارضة أو الموالاة الكارثية، بل لا يتحدّث بأيّة كلمة عن قوات سوريا الديمقراطية (قسد) أو هيئة تحرير الشام، أو الفصائل، ولا عن انتفاضة السويداء أو مناطق خفض التصعيد التي عادت إليه، وتشهد في معظمها تذمّراً اجتماعياً، وانفلاتاً أمنياً مستمرّاً، ولا سيما درعا وبعض أرياف حمص. الصحافي، المؤدلج، لمصالح تدعيم سلطة بوتين، وهو من المقرّبين إليه، يؤكّد أن الغرب يكذب في كل شيء، ويردّ عليه الأسد بأن الحقيقة مؤقتة في حين أن الكذب زائل، وأن نظامه يعتمد الحقيقة مع الشعب، وكذلك الشفافية، وهناك علاقة مباشرة بين الحكومة والشعب، وبذلك تقوى الحالة الوطنية. وهذا منطق غريب، فالنظام السوري تسلّطي، وشمولي، وأسري، ولا توجد أيّة علاقة بينه وبين الشعب، والعلاقة مع الموالين استعبادية؛ ومجلس الشعب ممسوخ السجّر بقوّة من الغرب، وأنهم يكذبون بلا توقّف. هذا الموقف بسبب سياسات الغرب المناهضة للنظام منذ 2011، وأخيراً أكّدت الدول الأوروبية بإجاطة سياسية، تخصّ سورية، أنها مكان غير آمن، وتشدّدت ضد التطبيع معه، وهذا الموقف يدعم قانون رفض التطبيع، الأميركي، وبقية القرارات، من هيئة الأمم المتحدة أو أميركا، قيصر والكبتاغون، والتي، تؤكد قطعياً عدم إمكانية تعويم النظام من جديد، دولياً، وإقليمياً، وعربياً؛ إقليمياً. وقد بدا لافتاً تصريح وزير الخارجية الروسي، لافروف، أخيراً، أن التقارب بين النظام السوري وتركيا انتهى بسبب ما يجري في غزّة. وعربياً، لا تبدو تصريحات المسؤولين العرب في وارد التطبيع معه، ولا سيما مع القانون الأميركي الجديد.

هناك شيء غريب في سعادة الرئيس الأسد بسبب هذا الحوار، وليس من الصحيح، كما تقول بعض التحليلات، أن موقف نظامه الصامت من العدوان على غزّة وعدم التضامن مع مقاومتها سيُحقق له تعويماً من جديد، وأن الدولة الصهيونية تعمل على ذلك. هذا تفسير ضعيف، فالأسد حليف روسيا وإيران والصين، ورغم موقفه الخجول ضد العدوان، لا يستطيع بالتأكيد لا التموضع خارج إطار حلفائه، ولا سيما أن مواقف كل من أميركا وأوروبا واضحة لجهة رفض التعويم. ومن ثم، ربما تكون سعادته بسبب أن تحليلاته ومواقفه في الحوار جاءت لدعم موقف بوتين في الانتخابات المقبلة، وقد أعلن ذلك الصحافي أكثر من مرّة، وتابعد سلطته المهدّدة بالزوال، في سورية، ومع أيّة تسوية جادّة للموضع السوري.

(كاتب سوري)

> استخفّ الأسد بالنظام الديمقراطي وبالشعوب الأوروبية، وقال إنها غير واعية ومسكينة وساذجة

كاريكاتير — كارتون موفمنت

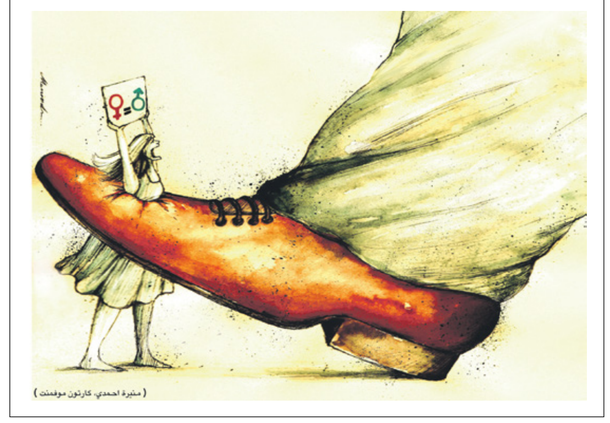

(منيرة احمدي، كارتون موفمنت)

انتخابات تآكل الشرعية في إيران

بشار نرش

أثارت انتخابات مجلس الشورى ومجلس خبراء القيادة في إيران، والتي جرت بالتزامن في الأول من مارس/ آذار الحالي، أصداء متباينة في الأوساط السياسية الإيرانية، ونقاشات صاخبة في المجالين، السياسي والإعلامي، كان عناوينها الحريض مقاطعة الانتخابات، وفشل رهانات النظام على تصويت كثيف في هذه الانتخابات، بعد تعويله عليها لاسترجاع جزء من شرعيته الشعبية المتآكلة في السنوات الأخيرة.

تظهر القراءة المتأنية للأرقام المتداولة لنسبة المشاركة في الانتخابات التي كان يُنظر إليها أنّها اختبار حقيقي لشرعية النظام، أن تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات تعدّ من مفردات التعبير الديمقراطي في إيران منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية عام 1979، فبعدما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 2016 تتجاوز 62%، انخفضت في انتخابات عام 2020 إلى 42,57%، لتواصل النسبة انخفاضها في الانتخابات التشريعية الأسبوع الماضي إلى 41%، مع ازدياد واضح للأصوات الباطلة والأوراق البيضاء، والتي تُصنّف أيضاً في خانة الأصوات الاحتجاجية، وشكلت، في طهران وحدها، قرابة خُمس مجمل الأصوات، الأمر الذي يؤكّد ازدياد نسبة المقاطعة للانتخابات مع كل دورة انتخابات جديدة، لكنّ الجديد في هذه المقاطعة أخيراً أنّها تأتي في سياقات جديدة، أبرزها مواقف جذرية لتيارات كثيرة رافضة لنظام الولي الفقيه، وخصوصاً بعد سلسلة الانتفاضات الشعبية أعوام 2018 و2019 و2020 و2022، والتي رفعت شعارات استهدفت المرشد خامنئي وعديدين في النظام الإيراني، إلى جانب ازدياد تململ الشعب وحنقه من إجراءات مجلس صيانة الدستور بعد استبعاد عديدين من الشخصيات الإصلاحية والمعتدلة من سباق الترشّح في الانتخابات أخيراً، الأمر الذي يدلّ بدوره على أنّ نظام الثورة الإسلامية في ربيعه السادس والأربعين أصبح في تراجع مستمر وبفقد شرعيته الشعبية.

الحديث عن شرعية إجراءات مجلس صيانة الدستور في استبعاد المرشّحين من التيارين، الإصلاحي والمعتدل، وحتى من التيار المحافظ، والتي غالباً ما تنال انتقادات كثيرة داخلية وخارجية قبل كل انتخابات إيرانية، يستتبع حكماً الحديث عن محاولة النظام الإيراني إعادة إنتاج شرعيته الثورية، وخصوصاً في ظلّ الصراع الذي بدأ يتسع بشأن هوية النظام السياسي، على خلفية سياسات المرشد الحالي، علي خامنئي، التي أدّت إلى بروز الهوية القومية كردة فعل على عسكرة النظام وعسكرة الهوية العقائدية، بعد تنامي دور الحرس الثوري واتساعه، والذي بات يتمتّع بهيكلية موازية لدولة ضمن الدولة.

ومن هنا، يمكن فهم سبب عدم اكتراث رموز التيار المتشدّد بنسبة المشاركة المنخفضة في الانتخابات أخيراً، فهذا التيار يعلم جدّاً أنه بات أكثر بُعداً عن الشعب، وأن خطابه الديني والسياسي الذي استخدمه مع الأجيال الأكبر سنّاً، لم يعد يُجدي نفعاً مع الأجيال الحالية التي أظهرت قناعة كبيرة ورغبة حقيقية بضرورة التغيير. لهذا من المتوقع أن تكون هذه الانتخابات تأسيساً لمرحلة جديدة مقبلة، سيكون عناوينها العريض التصفية داخل النظام السياسي ككل، وداخل التيار المحافظ بشكل خاص، في محاولة من رموز هذا التيار لإعادة إنتاج الشرعية الثورية على حساب الشرعية الشعبية.

في المحصلة، يمكن القول إنّ السياقات التي أحاطت بالانتخابات أخيراً وإجراءاتها كشفت قدراً متزايداً من الصراع ما بين الشرعيتين، الثورية والشعبية، في ظل التحولات الآخذة في التشكّل داخل النظام السياسي، فسيطرة المحافظين المتشدّدين على السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وتنامي دور الحرس الثوري الإيراني وطموحاتهم بممارسة مزيد من السلطة، مقابل تنامي الغضب الشعبي في الشارع الإيراني، وتعالي الأصوات المنتقدة لخامنئي ومؤسّسته، كلها تدلّ على دخول مؤسّسة النظام السياسي مرحلة حرجة أكثر استقطاباً بين أقليّة مرتبطة بدوائر الحكم، اغتنت منذ الثورة، تسعى إلى إعادة إنتاج شرعيّتها الثورية، وأغلبيّة أنهكها فساد النظام بجميع مؤسّساته، تسعى إلى سحب شرعيتها الشعبية.

(كاتب سوري)

قبل الهدنة وبعدها... الأنظار مُجدّداً إلى مصر

محمود الريحيي

تبدو فرص الهدنة في غزّة مُرجّحة، في ضوء مشروع القرار الأميركي في مجلس الأمن، وما يتيحه من تعديلات وإضافات واجبة عليه، لسدّ الثغور فيه لضمان انسحاب القوات الغازية من المناطق المأهولة ومنع استغلال الهدنة لاعتقال مزيد من أبناء القطاع، ولتسهيل التفاوض على النقاط العالقة بما يكفل إفراجاً متزامناً عن أسرى فلسطينيين وإسرائيليين، والنظر في مصير أزيد من ثمانية آلاف موقوف جرى اعتقالهم في الضفة الغربية وقطاع غزّة بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول، والدفع باتجاه الإفراج عنهم. وهناك حاجة لاستثمار الرغبة الأميركية في محاولة تبرئة الذمّة، للتوصل إلى قرار يمتلك درجة من المعقولية، ويتيح تطبيقه. تكثيف الجهود للتوصل إلى حلول أطول واكثر استدامة، وهو ما يتوافق عليه أعضاء مجلس الأمن الدائمون وغير الدائمين. ومن شأن صدور مثل هذا القرار أن يشكّل عامل ضغط لإنجاح مفاوضات الهدنة، وعلى مسافة زمنية قصيرة من الموعد المستهدف، حلول شهر رمضان. كل ذلك من غير استبعاد، بل مع ترجيح أن يعمل نتنياهو على إفساد المفاوضات ووضع عراقيل أمامها كلما جرى تذليل عقبة منها، علاوة على اعتباره المتعلّقة باوجهه التنفيذ في حال حقّقت المفاوضات نجاحا، إذ يقوم التخطيط الإسرائيلي على الوجود المُنفرد على الأرض، ومنع أي طرف خارجي من مراقبة الوضع، بما في ذلك الأمم المتحدة والهلال الأحمر الفلسطيني وبلدية غزّة والمراسلون الأجانب.

من باب الحرص على نجاح أي اتفاق هدنة منتظر، تثور الحاجة إلى ضمان تنفيذ نزيه له، والضغط في لا تنفرد قوة الاحتلال بالسيطرة على كل شيء والتفرّد في القرارات. ليس هذا التحرّز سابقاً لأوانه، فالعبرة في سلامة التنفيذ، وفي إشراف متوازن على مراحله. وكل اتفاق أو قرار بهدنة في النزاعات يكون مصحوباً عادة بتشكيل قوة دولية لحماية الاتفاق والسهر على سلامة تنفيذه. ويسع الوسطاء وضع ذلك في الحسبان، ما أن يتم التوصل إلى اتفاق، فمن العبث أن تكون القوات الغازية التي انتهكت كل القوانين هي الخصم والحكم، وان تنفرد بالوجود على الأرض، وان تُديم حالة التوتّر الخطيرة بعد ما اقترفته من جرائم وحشية تعزّ على الحصر.

ولا يتوقّف الأمر عند ظروف التوصّل إلى هدنة ستة أسابيع وما يليها من خطوات تنفيذية، إذ يرى نتنياهو ومعه مجلس حربه في الهدنة مجرّد إيقاف أو تأجيل مؤقت لاجتياح رفح. وفي زيارته لواشنطن، لم يتوان عضو مجلس الحرب بني غانتس عن التصريح بالتمسّك بالهدف التالي، رفح، وقد زعم الرجل «الوسطي» أن التخلّي عن اجتياح رفح يشبه إطفاء 80% من الحريق وترك النيران تشتعل في ما تبقّى، وهو تشبيه فاسد، فالوضع على العكس، فقد اشعلت قوات الاحتلال النيران في 80% من قطاع غزّة، وترغب (مدفوعة بنزعة إرهابية بدائية)، بإحراق ما تبقى. وكالعادة، لا يمانع عقبة منها، علاوة على اعتبارها المتعلّقة بأوجه التنفيذ في حال حقّقت المفاوضات نجاحا، إذ يقوم التخطيط الإسرائيلي على الوجود المنفرد على الأرض، ومنع أي طرف خارجي من مراقبة الوضع، بما في ذلك الأمم المتحدة والهلال الأحمر الفلسطيني وبلدية غزّة والمراسلون الأجانب.

من باب الحرص على نجاح أي اتفاق هدنة منتظر، تثور الحاجة إلى ضمان تنفيذ نزيه له، والضغط في لا تنفرد قوة الاحتلال بالسيطرة على كل شيء والتفرّد أنها لن تضع حداً للمخاطر اللاحقة، وفي مقدّمها خطر اجتياح رفح، واستهداف معسكرات الخيام التي نصبتها مصر في رفح وخانيونس، وإحداث واقع أمنيّ متفجّر على الحدود مع مصر، وهو ما تملك مصر التعامل معه بنجاعة بإطلاق تحذيرات صريحة لئلا أبيب أن رفح خط أحمر، استباقاً لأي جنون دموي وأيّ خطط توسّعية إسرائيلية، ويقيناً أن موقفاً مصرياً كهذا سوف يلقى أوسع دعم عربي وإسلامي ودولي، وسوف يتيح لمصر أن تتزحزح ثقلها الاستراتيجي في الميدان السياسي والدبلوماسي، وأن تكون لها كلمتها في وجهة الأحداث ومسار التطوّرات على الأرض، فالسلام يحتاج إرادة سياسية صلبة تحمل الطرف الآخر على الالتزام بمقتضيات السلام، مع التأكيد على أن مصير قطاع غزّة شأن فلسطيني ومصري وعربي، وليس شأناً لمجلس الحرب الإسرائيلي، ولا لحكومة المستوطنين المتطرّفين.

(كاتب من الأردن)

> مصير غزة شأن فلسطيني ومصري وعربي، وليس شأنا لمجلس الحرب الإسرائيلي

الأحزاب المغربية... تقرير بطعم الاتهام

محمد طيفوري

أماط تقرير المجلس الأعلى للحسابات (مؤسّسة دستورية) الصادر في 28 الشهر الماضي (فبراير/ شباط)، بشأن تدقيق مالية الأحزاب السياسية في المغرب، وفحص إدارتها الدعم العمومي برسم سنة 2022، اللثام عن خروج عفنة وندوب غائرة في الجسم الحزبي في المملكة، بعدما كشفت صفحات التقرير (179 صفحة) عن اختلالات بالجملة، ترتقي إلى مستوى الفضائح، شابت طرق تعاطي الأحزاب السياسية؛ أغلبية ومعارضة، مع ملايين الدراهم من المال العام. عاصفة أخرى تهبّ على حقل السياسة بالمغرب، فيما يشبه تأكيداً على ملازمة اقتران السياسة بالفساد؛ فتوالي الأحداث والوقائع أشاع قناعة لدى الرأي العام المغربي مفادها «ديوع الفساد في النخب الحزبية»، خصوصاً بعد متابعة البرلماني والوزير السابق للوظيفة العمومية، محمد مبدع، بتهم اختلاس وتبديد أموال عمومية والتزوير والرشوة والغدر واستغلال النفوذ، ثم انفجار قضية «إسكوبار الصحراء» التي أدّت إلى اعتقال قياديين في حزب الأصالة والمعاصرة المشارك في الحكومة؛ سعيد الناصيري، رئيس مجلس عمالة الدار البيضاء، وعبد النبي بعيوي، رئيس مجلس جهة الشرق، ومتابعتهما بتهم الاتجار الدولي في المخدرات، وتبييض الأموال والتزوير في محررات رسمية.

في المجمل، بلغ حجم البرلمانيين المتابعين، في السنوات الأخيرة، أمام أنظار القضاء، في قضايا فساد 30 عضواً، ما يمثل نسبة 5% من أعضاء الغرفتين، فقدَ بعضُهم الصفة التمثيلية بموجب قرارات المحكمة الدستورية، بعد إدانتهم بأحكام قضائية نهائية. يغطي هؤلاء مختلف الأحزاب، وإن كانت النسبة الكبرى للثلاثي الحزبي المشارك في الائتلاف الحكومي، ما يشكل مؤشراً سلبياً على مهام البرلمان التشريعية ومراقبة السلطة التنفيذية.

عوداً إلى ما جاء في التقرير الذي وضع الهيئات الحزبية بدون استثناء في موقف محرج، أمام أعضائها وعموم المواطنين وباقي المؤسّسات في البلد، بعدما أثبت بالأدلة والوثائق أن هذه الأحزاب تصرف المال العام الممنوح لها بشكل غير قانوني (المادة 47 القانون التنظيمي للأحزاب)، ما يمثل بنص القانون الجنائي المغربي (الفصل 241) جريمة «اختلاس»، فالمال العام في غير محله يعدّ اختلاساً. وقفاً للتقرير على 19 حزباً، من مجموع 29 حزباً التي قدّمت حساباتها للمجلس الأعلى، أن تُرجع ما قدره 29,21 مليون درهم (2,9 مليون دولار) إلى الخزينة العامة للدولة، باعتبارها لم مبالغ غير مستحقّة (13%) أو استخدمت لغايات غير التي مُنحت لها (25%) أو جرى صرفها من دون اعتماد وثائق الإثبات المنصوص عليها قانوناً (62%).

تزيد الأرقام والنسب التي وردت في تقرير قضاة المال العام بالمغرب كشف أعطاب الحقل الحزبي، وفضح عوراته أمام الأشهاد، فبمجرّد صدور المرسوم المتعلق بصرف دعم مالي إضافي لتعزيز قدرات الأحزاب السياسية في مجال البحث والدراسات، تنفيذاً لما جاء في الخطاب الملكي لافتتاح السنة التشريعية لعام 2018، انتعش الرّيع داخل المؤسّسات الحزبية، بالإمعان في صرف الأموال العمومية، بكرم وسخاء، لمكاتب دراسات وشركات استشارات ومراكز بحثية تأسّست تحت الطلب، تعود ملكيتها لأشخاص تربطهم قرابات بقادة الأحزاب، وذلك لإعداد دراسات أغلبها لم ينجز، وحتى إن تمّت، فغالباً ما يكون المنجز عرضاً أو مذكرةً أو تقريراً لافتقاده إلى أبسط الضوابط المنهجية المتطلبة اتباعها لإعداد الدراسات.

حدث ذلك في غياب تام لاحترام ضوابط التنافسية والشفافية، من قبيل اعتماد مسطرة طلب العروض لاختيار الخبراء، فحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مثلاً، أسند إنجاز 23 دراسة، تغطي مجالات متنوعة (الاقتصاد والضرائب والتعليم والتشغيل...)، بمبلغ جزافي 1,83 مليون درهم (183 ألف دولار)؛ ما يعادل 95% من إجمالي الدعم، لشركة استشارات في ملكية نجل زعيم الحزب إدريس لشكر، فيما اعتمد حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقود الحكومة حالياً التعدّدية في التعاقد مع مكاتب دراسات (ثلاثة مكاتب)، لكنه خالف القانون بإسناد تسييقات تقدّر بنصف المبلغ المحدد في 5,62 ملايين درهم (562 ألف دولار) لفائدة مقدّمي الخدمات، فضلاً عن عدم إدلائه باي وثيقة عن حصيلة الدراسات المنجزة (44 دراسة) ومخرجاتها. وتعاقد حزب الأصالة والمعاصرة مع مركز الحوار العمومي والدراسات الحضرية، لإعداد ثماني دراسات، بمبلغ إجمالي قدره 4,36 ملايين درهم (436 ألف دولار) من دون تقديم أي دليل يفيد إنجاز تلك الأبحاث فعلاً، مبرّراً الأمر بإلزامه من المركز بعدم تداولها خارج دوائر الحزب. لكن قيادة الحزب سقطت في تناقض، في معرض الدفاع عن اختيارها هذه المؤسسة، التي ادّعت أنها مركز داخلي تابع للحزب، فهل يُعقل أن يمنح جهاز داخلي (مركز بحثي) الحزب من نشر ما ينتج من وثائق؟

أظهر التقرير كذلك منسوب العجز لدى التنظيمات الحزبية، حيث أكد أن ثمانية أحزاب تعيش بلا موارد باستثناء الدعم العمومي، فيما يمثل هذا الدعم النصيب الأكبر من ميزانية أحزاب ذات شرعية تاريخية ونضالية صنعت محطات سياسية فارقة في المغرب المعاصر، مثل: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (81%) والاستقلال (74%) والتقدّم والاشتراكية (61%)، ما يطرح سؤالاً عريضاً عن أسباب عجز هذه الأحزاب العريقة عن تحقيق الاستقلال المالي، بتأمين مواردها المالية بعيداً عن الدولة.

يبقى حزب التجمّع الوطني للأحرار بقيادة رجل الأعمال عزيز أخنوش استثناء، بحسب التقرير، إذ استطاع الحزب تعبئة أكثر نصف موارده المالية التي تفوق 50 مليون درهم من الهبات والتبرعات (26,5 مليون درهم)، بالرغم من كونه من زمرة أحزاب القصر، فقد كان منذ تاسيسه، عام 1978، على يدي أحمد عُصمان؛ صهر الملك الراحل الحسن الثاني، من أدوات المخزن، بحركها ذات اليمين وذات الشمال لتحقيق التوازن في المشهد الحزبي. ما يفترض التعويل على الدولة التي كانت سبباً في ظهوره لتامين موارده وليس العكس، بالعمل على تحقيق الاستقلالية المالية، خصوصاً أنه حزب بلا إيديولوجية وبلا قاعدة جماهيرية!

يظهر أن زعماء الأحزاب لم يتوقّعوا أن تكون مضامين التقرير قاسية إلى هذا الحد، فاجمعوا على الهجوم، تارة على التقرير وتارة أخرى على المؤسّسة، وإن اختلفت أساليبهم في ذلك، فهم لا يرون فيه إلا تنخيساً للعمل السياسي، وتحقيراً لرجال السياسة، ناسين أو متناسين أنهم يشكّلون في مصداقية مؤسّسة دستورية، ربما يستجدون خدماتها غداً أو بعده عند المنازعة بشأن تدبير ملء عام في إدارة مركزية أو محلية. استناداً لمثل هذه الأحداث والوثائق التي تهز المشهد الحزبي في المغرب، يستطيع المواطن المغربي أن يفهم سبب عجز الأحزاب، بمختلف تلاوينها، عن محاربة أخطبوط الريع والفساد، فضلاً عن استيعاب دواعي تجميد العمل بالاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، رغم المصادقة عليها منذ أواخر عام 2015، وتوافق الحكومات الضمني على دفن قوانين مهمة، مثل تقنين تضارب المصالح. وقد يفهم أيضاً أسباب سحب الحكومة الحالية قانون الإثراء غير المشروع، بعد مناقشات مستفيضة ست سنوات في البرلمان. وبين هذا الفهم وذاك التأويل يردّد لسان حاله أن «القانون صاغه الأغنياء لحماية أنفسهم من الفقراء».

(كاتب مغربي)

> تزيد الأرقام والنسب التي وردت في تقرير قضاة المال العام بالمغرب كشف أعطاب الحقل الحزبي، وفضح عوراته أمام الأشهاد

عزيز أخنوش (مكسيم كوستانتينوف/Getty)

أميركا بدون أقنعة

صلاح الدين الجورشي

كيف ستكون مشاعر الغزّيين عندما يتوجهون نحو البحر للحصول على المساعدات الغذائية من الميناء العسكري الذي بنوي الجيش الأميركي إقامته على بحر قطاع غزّة؟ سيذهب أطفال ونساء كثيرون، وربما شيوخ، تحت ضغط الجوع الذي يهدّد الجميع بالموت المؤكّد. لا أحد يلومهم على هذا، فالجوع كافر، والجائع يقبل الرغيف حتى لو قدّمه له سجّانه أو عدوه. الرئيس بايدن هو الذي قرّر تقديم المساعدة بصفة عاجلة الى ضحايا العدوان الوحشي. و يعلم الجميع أنه ساند هذه الحرب مساندة مطلقة منذ ما يزيد على خمسة أشهر بلا هوادة. فعل ذلك بحجّة أن لإسرائيل حقّ الدفاع عن نفسها. ومن ثم، من واجب الضحايا أن يموتوا بسلاح أميركي. لم يكتف بذلك، بل زوّدها بالمال والسلاح والدفاع عنها في المحافل الدولية. وهو نفسُه الذي أمر ممثلة بلاده في مجلس الأمن بأن ترفع الفيتو خمس مرات لمنع المشاريع المقدّمة لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. وهو الذي سعى ولا يزال إلى إطالة الحرب لتمكين إسرائيل من تحقيق أهدافها المعلنة على لسان نتنياهو. وهو المستمرّ في خدمة الحكومة الإرهابية إلى النهاية، فالإدارة الأميركية مؤمنة بضرورة تدمير المقاومة، وتجريد الفلسطينيين من كل سلاح ومن كل حصن. هو الرئيس نفسه الذي يشعر اليوم بأن الحرب يجب أن تتوقّف بصفة مؤقتة، لتستأنف بعد إبرام صفقة الرهائن. وهو نفسُه الذي يدفع نحو تحويل هذه المساعدة الانسانية الى فخّ من خلال اعتبارها شرطاً لازماً مقابل استسلام المقاومة وإطلاق سراح كل الرهائن من دون ذكر الطرف المعتدي، إسرائيل. بذلك تكون تصريحات بايدن مشاركة علنية ومباشرة في إفراغ المفاوضات من كل بعد جدّي، هي أشبه بمن يطلب من خصمه أن يعطيه سلاحه ويمكّنه من رقبته مقابل لحظاتٍ يتنفس خلالها قبل ذبحه. أين الدبلوماسية الأميركية التي أنتجت دهاة مثل الثعلب كيسنجر؟ كيف تدير الإدارة الاميركية ملفاً خطيراً كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعقلية هواةٍ؟

فقدت أميركا خلال هذه الأزمة ما تبقى لها من قيمة أخلاقية. وتورّطت عسكرياً في حروب مع مستضعفين ظنّت أنهم لقمة سهلة للجيش الإسرائيلي. فانقلب السحر على الساحر. من جهة تورّطت في قتل الأطفال والنساء داخل غزّة المغدورة، ومن جهة أخرى، تخوض حرباً مع بريطانيا ضد من؟ ضد الحوث

معضلة الوقف الدائم لإطلاق النار في غزّة

حسن نافعة

منذ انفرادها بالسيطرة على قطاع غزّة عام 2007، دخلت حركة حماس في جولات قتال عديدةٍ مع إسرائيل أعوام 2008 و2012 و2014 و2018 و2021 و2022. ولأن حجم الخسائر الناجمة عن كل جولةٍ كانت في حدود قدرة كل من الطرفين على الاحتمال، وتتيح له الادّعاء، في الوقت نفسه، بأنه حقق جانبا من أهدافه، فقد كان بمقدور الوسطاء الساعين إلى وقف القتال الوصول، خلال فترة وجيزة، لم تكن تتجاوز في العادة عدة أسابيع، إلى صيغة للتهدئة مقبولة من الطرفين، وهذا ما يفسّر تحوّل هذه الصيغ إلى هدن مؤقتة تفصل ما بين جولات قتال متباينة الفترات. غير أن جولة القتال الحالية، والتي اندلعت عقب شنّ حركة حماس عملية 7 أكتوبر/ تشرين الأول (طوفان الأقصى)، وردّت إسرائيل عليها بحربٍ شاملةٍ على قطاع غزّة، تختلف عن كلٍّ ما عداها من جولات القتال السابقة، سواء من حيث حجم الخسائر الناجمة عنها، والتي تبدو أكبر بكثير من قدرة الطرفين على احتمالها، أو من حيث الأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها، وهو ما يفسّر صعوبة التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار هذه المرّة، رغم مرور أكثر من خمسة أشهر على اندلاع القتال.

نجحت كتائب الشهيد عز الدين القسّام في «حماس» في 7 أكتوبر الماضي، في خداع أجهزة الأمن الإسرائيلية، وشنّت هجوماً كبيراً على المناطق المتاخمة لقطاع غزّة، مكّنها من اجتياز السياج الحدودي الحصين الذي يفصل بين إسرائيل والقطاع، والسيطرة على عدة معسكرات ومستوطنات على مساحة تمتد عدة مئات من الكيلومترات المربّعة. وقد استطاعت «حماس» خلال هذا الهجوم الذي لم يستغرق سوى عدة ساعات قتل ما يقرب من 1300 شخص وأسر حوالي 240 آخرين. أما الأهداف التي سعت إلى تحقيقها من هذه العملية غير التقليدية، فيمكن تلخيصها، أولا: تكبيد إسرائيل أكبر قدر ممكن من الخسائر أملاً في تدارك أن كلفة استمرار احتلالها الأراضي الفلسطينية والتوسّع في بناء المستوطنات مرتفعة جدا وأكثر من طاقتها وقدرتها على الاحتمال. ثانيا، الضغط على الحكومة الإسرائيلية لكبح جماح المستوطنين ومنعهم من مواصلة اعتداءاتهم على الممتلكات الفلسطينية ومن اقتحاماتهم المتكرّرة والمستفزّة للمسجد الأقصى. ثالثا، مبادلة الجنود والمستوطنين الإسرائيليين المحتجزين لديها بآلاف الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية. رابعا، التأكيد على أن الشعب الفلسطيني لن يستكين للاحتلال ويواصل المقاومة إلى أن يتمكّن من ممارسة حقه في تقرير مصيره. ولأن الضربة التي تلقتها إسرائيل كانت مفاجئة، وأكبر من قدرة حكومتها اليمينية المتطرّفة على الاحتمال، جاء ردّ فعل هذه الحكومة غاضباً ومتجاوزاً كل الخطوط الحمر، فقد ادّعت هذه الحكومة أن إسرائيل تعرّضت لهجوم إرهابي جرى فيه قطع رؤوس عشرات الأطفال واغتصاب وسبي مئات النساء! في محاولة من جانبها لشيطنة «حماس» وإظهارها بمظهر التنظيم الإرهابي الذي لا يقلّ خطورة عن تنظيم داعش، وبالتالي تجريدها من هويتها الحقيقية إحدى فصائل حركة التحرّر الوطني التي تكافح من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على استقلاله. ولأن لدى هذه الحكومة أهدافا توسّعية واضحة، فقد سعت، في الوقت نفسه، إلى تحويل المحنة التي تعرّضت لها في 7 أكتوبر إلى فرصة تتيح لها تحقيق بعض هذه الأهداف، ومن ثم قرّرت شنّ هجوم شامل على القطاع لتحقيق مجموعة من الأهداف، بعضها معلن والآخر مستتر، على النحو التالي: أولا، تحطيم البنية العسكرية لحركة حماس وإنهاء حكمها للقطاع. ثانيا، تحرير جميع الرهائن وإعادتهم سالمين إلى ذويهم. ثالثا، السيطرة الأمنية على القطاع بعد إفراغه من سكّانه وانتهاء العمليات العسكرية. ولأن الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية سارت في تبنّي الرواية الإسرائيلية من دون تحفّظات، وقرّرت تقديم دعم عسكري وسياسي مفتوح وغير مشروط لإسرائيل، فقد بدأت الأزمة تأخذ أبعاداً إقليمية وعالمية، جعلتها تبدو مختلفة كليا عن جولات الصراع السابقة بين «حماس» وإسرائيل، خصوصاً بعدما قرّرت أطراف إقليمية من غير الدول، كحزب الله اللبناني وجماعة الحوثيين اليمنية، الدخول أيضا على خط الصراع والعمل على تخفيف الضغط العسكري على «حماس».

والواقع أننا إذا أجرينا مقارنة سريعة بين الأهداف التي سعت «حماس» إلى تحقيقها من «طوفان الأقصى» وتلك التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها من حربها الشاملة على قطاع غزّة، فسوف يسهل علينا أن نكتشف حجم الصعوبات التي تكتنف إمكانية التوصل إلى صيغةٍ تسمح بوقف دائم لإطلاق النار، فقد شعرت إسرائيل بأنها تعرّضت لإهانة كبرى وصلت إلى حد الإذلال، وتم تدمير سمعة جيشها وأجهزتها الأمنية، وخصوصاً أن «حماس» ما زالت تحتفظ بعدد كبير من الأسرى الإسرائيليين. ومن ثم، لن تستطيع محو هذه الإهانة إلا بإلحاق هزيمة عسكرية كاملة ونهائية بـ«حماس» تؤدّي إلى محوها من الوجود، وهو ما يفسّر رفض إسرائيل التام وقفاً دائماً لإطلاق النار، وتمسّكها بهدنٍ مؤقّتة تسمح لها باستئناف القتال عقب تحرير كل مجموعة من الرهائن، وهي صيغة يستحيل على «حماس» القبول بها. صحيحٌ أنه سبق لـ«حماس» أن قبلت بهدنة مؤقتة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أمكن خلالها الإفراج عن مئات من الأسرى الفلسطينيين مقابل عشرات من المحتجزين لديها، لكن قبولها هذه الصيغة جرى لأهداف تكتيكية صبّت في مجملها لصالحها. أما الآن فقد أصبحت صيغة غير قابلة للتكرار، وإلا تخاطر «حماس» بفقدان ورقة الضغط الأساسية التي في حوزتها، الأسرى والمحتجزين، وهذا ما يفسّر الصعوبات الجمّة التي تواجه المفاوضات غير المباشرة التي تجري حاليا عبر وسطاء مصريين وقطريين، بالتنسيق مع الإدارة الأميركية، وهي مفاوضاتٌ تسابق الزمن للتوصل إلى هدنة طويلة نسبيا مدّتها ستة أسابيع تبدأ مع حلول شهر رمضان المبارك.

قد يبدو لأول وهلة أن موازين القوى تميل لصالح إسرائيل التي تملك من أوراق الضغط ما يكفي لتمكينها من فرض رؤيتها وإجبار «حماس» على القبول بهدن

> لا يمكن لأي عقل أو فكر مستقيم تحميل «حماس» المسؤولية عن المأساة الإنسانية التي تدور رحاها فوق قطاع غزّة

مؤقتة، تهدف إلى استعادة المحتجزين على مراحل، وتجريدها، في النهاية، من أهم أوراق الضغط التي تملكها، فلدى إسرائيل آلة حرب جهنمية تتيح لها إلحاق الأذى بسكان القطاع البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة، وخصوصا أنها لم تكتف بإلقاء المتفجرات فوق رؤوسهم وقتل وتشريد ومطاردة من تبقوا منهم، وإنما تتعمّد، في الوقت نفسه، تجويعهم وممارسة كل ألوان الإبادة الجماعية في مواجهتهم.

ولأنها على يقين من أن خزائن السلاح والمال لدى الولايات المتحدة والدول الغربية مفتوحة، وتستطيع أن تغرف منها ما تشاء، ومن أن «الفيتو» الأميركي جاهزٌ دائما للحيلولة دون تمكين مجلس الأمن من فرض عقوباتٍ عليها، مهما أمعنت في انتهاك القوانين والأعراف الدولية والإنسانية، تبدو إسرائيل مطمئنة تماما إلى أن بمقدورها مواصلة حربها الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني إلى أن تستسلم «حماس». غير أن الواقع يشير إلى صورة مغايرة، فحركة حماس التي نجحت في تسديد ضربة قوية لإسرائيل يوم 7 أكتوبر ما زالت صامدة وقادرة على تكبيد الجيش الإسرائيلي خسائر فادحة كل يوم. وجرائم الإبادة الجماعية التي تمعن إسرائيل في ارتكابها أسقطت كل الأقنعة عن وجهها القبيح، ودفعت الرأي العام العالمي إلى التنديد بها، وأجبرتها على المثول أمام محكمة العدل الدولية بتهمة ارتكاب أعمال إبادة جماعية ضد الفلسطينيين. فإذا أضفنا إلى ما تقدّم أن المجتمع الإسرائيلي يعاني من تمزّقات وشروخ عميقة، بعضها سابق لـ«طوفان الأقصى» وبعضها الآخر لاحق، لتبيّن لنا أن المعركة لم تُحسم بعد، وأن مرور الوقت لا يعمل بالضرورة لصالح إسرائيل. وحده بنيامين نتنياهو، ومعه الجناح الأكثر تطرّفا وعنصرية في حكومته، هم أصحاب المصلحة في استمرار الحرب، ويبدو أنهم يعارضون حتى فكرة التوصل إلى هدنة مؤقّته طويلة الأمد، خشية أن تفتح الباب أمام انفراط عقد الحكومة وانهيارها، وهو ما قد يؤدّي إلى دخول المجتمع الإسرائيلي برمّته في مرحلة طويلة من التخبّط وعدم الاستقرار. تدمي المشاهد المتعلقة بأوضاع المدنيين في قطاع غزّة، والمتداولة على مدار الساعة عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، القلوب، لكنها، في الوقت نفسه، تعرّي إسرائيل التي لا تتورّع عن استخدام المعاناة الإنسانية وسيلة للابتزاز السياسي، كما تعرّي المؤسّسات الدولية التي انكشف ضعفها وعجزها عن التحرّك لحماية البشر ومنع أعمال الإبادة الجماعية. لذا لا يمكن لأي عقل أو فكر مستقيم تحميل «حماس» المسؤولية عن المأساة الإنسانية التي تدور رحاها فوق قطاع غزّة، فليس أمام «حماس» من سبيل آخر لحماية مصالح الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير مصيره سوى التمسّك بوقف دائم لإطلاق النار، وليس هدنة مؤقتة، وربط الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين الذين تحتجزهم بانسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع، وعودة النازحين إلى شمال القطاع، وبدء عملية الإعمار على الفور، وذلك بالتوازي مع فتح آفاق جديدة لإطلاق عملية سياسية جادّة وحقيقية يمكن أن تفضي فعلا إلى تسوية القضية الفلسطينية، ورفع المعاناة والظلم عن الشعب الفلسطيني الذي تحمّل ما لم يتحمّله شعبٌ آخر في تاريخنا المعاصر.

(أكاديمي مصري)

غزّة في زمن الوحوش

عائشة البصري

يقودُنا الحديث عن الإبادة الجارية في غزّة اليوم حتماً إلى الحديث عن طبيعة هذا النظام الدولي الذي تقوده أميركا، وهي تعقب دولاً أخرى في مواصلة الهيمنة الغربية على العالم منذ ما يناهز خمسة قرون، ليس فقط بقوة السلاح، وإنما أيضاً بفعل ثورات فكرية، وعلمية وصناعية وأيديولوجيات متجدّدة، إلا أن الحديث، خلال العقدين الأخيرين، كثر عن بداية انهيار هذا النظام الغربي الليبرالي أو جزء منه، حتى أصبح بعضهم يشير إلى «موت الغرب» وعالم «ما بعد الغرب»، فيما يرى آخرون أن هذا النظام الدولي يشهد فقط تغيّرات وتحوّلات من عالم أحادي القطبية إلى عالم متعدّد أو ثنائي القطبية، بينما ما زال عديدون من علماء السياسة يؤمنون بأن النظام الدولي الحالي سيصمُد في وجه الهزّات، لأنه قادر على احتواء الأزمات وتجاوزها، رغم انكشاف زيف القيم الليبرالية التي يبرّر بها وجودَه.

في كل الحالات، أظهرت حرب الإبادة في غزّة بجلاء أن العالم يفتقر إلى نظام دولي قائم على القانون، وأنه يمرّ بظرفية تاريخية جدّ مضطربة، تعمّها الفوضى، وتكثر فيها التحالفات والصراعات، وبلغت فيها الحروبُ مستوىً غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، ويشهد عودة الفاشيّة بشتى أنواعها، بما فيها الفاشية الصهيونية، في الوقت الذي تتعذّر فيه ولادة ذلك النظام العالمي الجديد متعدّد القطبية الذي تعدنا به الصين وروسيا منذ عقود. حالة الاضطراب هذه تذكّر كثيراً بوضع العالم في الثلاثينيات من القرن الماضي؛ في فترة ما بين الحربين التي شهدت صراع إمبرياليات واصطدام فاشياتٍ أدّى إلى الحرب العالمية الثانية، الأكثر تدميرا في تاريخ البشرية. ولا يمكن استحضار سياق ما بين الحربين من دون أن نستحضر أحد أهم مثقفيها، المنظّر الإيطالي الماركسي أنطونيو غرامشي الذي كتب في عام 1930 في الدفتر الثالث من «دفاتر السجن»، عبارته «تكمن الأزمة على وجه التحديد في حقيقة أن القديم يحتضر والجديد لا يمكن أن يولد. في هذه الفترة الفاصلة تظهر مجموعة متنوّعة من الأعراض المرضية». في ترجمته هذه الفقرة من النصّ الفرنسي، يستبدل الفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجيك «الأعراض المَرضية» بـ «زمن الوحوش» التي أصبحت الأكثر انتشارا، ربما لتعبيرها الدقيق عن واقع العالم اليوم، خصوصاً واقع غزّة في زمن الوحوش.

لكن هل حقّا النظام الغربي في طور الانهيار؟ وهل ثمّة نظام جديد في طوْر الولادة؟ وكيف يؤثر هذا الانهيار على الواقع في غزّة؟ تعيش أميركا والحكومات الغربية الداعمة لها حالة أزمة قيم، لكن النظام الدولي لا يمكن اختزاله في القيم والمبادئ، لأن بنيته تقوم على عدّة ركائز، أهمها القوة Power، والمؤسّسات Institutions ، والمعايير Norms. وإذا اتفقنا مع تعريف الباحثَيْن كاي هي وهويون فانغ حول شروط انهيار أي نظام دولي، لا بد من انهيار ركيزتين من أجل انهيار النظام الدولي، وهذا ما لم يتحقّق بعد، ولا ندري إن كان سيتحقّق بالأساس.

إذا نظرنا إلى حالة النظام الدولي بعد أزيد من سبعة عقود على إرسائه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن الركيزة المعيارية منهارة، ولقد ساهم في انهيارها بشكلٍ كبير انتهاك أميركا ذاتها وباقي القوى الغربيّة والصين وروسيا المبادئ والقواعد التي وضعتها بنفسها لتأسيس النظام الدولي، بما في ذلك مبدأ سيادة الدول، ومبدأ التسوية السلمية للنزاعات بدلا من استعمال القوة، ومبدأ سيادة القانون ومسؤولية الحماية، ومبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها.

ثم إن انتهاك إسرائيل كل المبادئ والقيم والقوانين والأعراف، ودعم جلّ الحكومات الغربية الإبادة الإسرائيلية للفلسطينيين في غزّة، ودفاع واشنطن أخيراً أمام محكمة العدل الدولية عن ضرورة استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي، كل هذا عمَّق ما سماها الفيلسوف الفرنسي إيمانويل تود «العزلة الأيديولوجية للغرب» في كتابه الصادر أخيراً «هزيمة الغرب». أفقد انتهاك مبادئ النظام الدولي الأخير بوصلته المعيارية، وأحدث أزمة قيادة عميقة في غياب البديل، أي في ظل افتقاد الصين القدرة على تقديم بديلٍ أيديولوجي يؤهلها لقيادة العالم. فبينما أبرز التوحّش الإسرائيلي في غزّة إفلاس الإدارة الأميركية وباقي الحكومات الغربية على مستوى القيم والمبادئ، فلقد اكتفت الصين باحتجاجات وعبارات تضامن مع الجنوب العالمي ضد هيمنة الغرب وكولونياليّته، واختبأت وراء موقف «الحياد» وعدم التدخّل والدعوة إلى السلام، وما إلى ذلك من المواقف الخطابية التي تشبه، إلى حد كبير، عدة دول عربية. يذكّرنا موقف الصين وروسيا بأن مأساة غزّة لا تكمن فقط في اضطراب النظام الدولي وتأخّر انهياره، بل في تأخّر ولادة نظام جديد، قائم على معايير ومبادئ تشمل سيادة القانون، هذا إذا كانت الصين وروسيا مهتمّتين أصلاً بسيادة القانون في النظام المنتظر. رغم انهيار الركيزة المعيارية، لم ينهر النظام العالمي، لأنه ما زال يقوم على ركيزتين، المؤسّسات والقوة تحديداً. وهنا يلاحظ أيضا أن المؤسّسات الدولية التي أنشئت بهدف إنفاذ القوانين والقواعد والمبادئ الدولية في إطار نظام حكامة دولية متعدّدة الأطراف، فإنها لم تنهر كليا، لكنها تصدّعت وتآكلت وفقدت مصداقيّتها، بين شلل مجلس الأمن وضعف أداء محكمة العدل الدولية، وانتقائية عدالة المحكمة الجنائية الدولية. أما مؤسّسات العولمة المالية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تحديدا، فخضوعها للهيمنة الأميركية وباقي دول مجموعة السبع يجعلها غير قابلة للإصلاح، ما دفع الصين وعدة قوى اقتصادية صاعدة التي تشكّل مجموعة البريكس، إلى تأسيس مؤسّسات جديدة، أهمها «بنك التنمية الجديد»NDB و«صندوق الاحتياطات الطارئة» CRA.

تعدّد المؤسسات والإجراءات الاحتياطية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وحرب أوكرانيا، وجائحة كورونا، وأزمة الدّين الأميركي وعوامل أخرى مرتبطة بأزمة ثقة دولية في المؤسّسات المالية التي يقوم عليها النظام الدولي. ويشهد العالم منذ أزيد من عقد ازدياد فكّ ارتباط عملات دولية بالدولار أو تخفيف ارتباطها به، وبنظام نقدي استخدمته الدول الغربية سلاحاً في عقوباتها الاقتصادية الأحادية. ولم تنجُ منظمّة التجارة العالمية من تصدّع مؤسّسات العولمة بعد أن عطل الرئيس السابق دونالد ترامب آلية حل النزاعات باستخدامه حق النقض ضد تعيين قضاة جُدد في المنظمّة. ومن المفارقات اللافتة أن الصين قد أصبحت من أكبر المدافعين عن جل مؤسّسات النظام الدولي الغربي، إذ تتشبّث بالأمم المتحدة، وتدافع عن منظمّتي التجارة والصحة العالميتين، وترفض مفهوم «النظام القائم على القواعد» الذي باتت تعتمده واشنطن وحلفاؤها منذ الغزو الأميركي اللاشرعي للعراق، بينما تصرّ الصين على أنه لا وجود إلا لنظام قائم على القانون الدولي، لكنها فوّتت فرصة الحرب على غزّة لاتخاذ قرار ملموس تجاه إسرائيل يعزّز مواقفها الخطّابية وقدرتها على قيادة ولو قطبية.

> لم تعد واشنطن تقود النظام سياسياً وأيديولوجياً، ولا حتى اقتصادياً ربما، بل تهيمن بفعل قوّة جبارة تستمد إسرائيل منها قوّتها على الإبادة

تظلّ الركيزة الصامدة في وجه هذه التحوّلات «القوة»، أي القوة العسكرية تحديدا. وقد لخص وزير الدفاع الأميركي السابق، روبرت غيتس، آلية الحفاظ على النظام الدولي حسب واشنطن بقوله: «الضامن النهائي لكبح المعتدين والطغاة والإرهابيين في القرن الحادي والعشرين، كما كان عليه الحال في القرن العشرين، هو «القوة الصلبة»، هو حجمُ الجيش الأميركي وقوتُه وانتشارُه في العالم». وفقا لهذه العقيدة العسكرية التي تتوارثها الإدارات الأميركية، الولايات المتحدة موجودة اليوم في أزيد من 750 قاعدة عسكرية في أزيد من 80 بلدا، وتضمّ قوتها في الخارج أزيد من 180 ألف جندي في 159 بلدا على الأقل. تتحكّم واشنطن في المجال الجوي والفضاء وممرّات الشحن المائية، ويفوق إنفاقها العسكري تريليوني دولار، وهو الأعلى بمقياس التاريخ الحديث. ورغم هذا التفوق العسكري الهائل، فإنها ليست بلا منازع، فقوة الصين نمت بمعدّلات جعلت عملية احتوائها صعبة، وصمود روسيا في أوكرانيا ومنافستها في سورية وليبيا يدلان على وجود أقطاب قوة عسكرية تشكّل تحدّيا لقيادة واشنطن. هذا هو السياق الذي ترتكب فيه إسرائيل الإبادة الجماعية في غزّة، في ظل نظام دولي غربي يشهد انهيار منظومة القيم والقواعد الليبرالية وسيادة القانون، وتصدّع مؤسّسات الحوكمة، وضعف المؤسّسات الجديدة، وقِوى عالم جديد غير جاهز للقيادة، إضافة إلى خذلان العالميْن العربي والإسلامي.

لم تعد واشنطن تقود النظام سياسيا وأيديولوجيا، ولا حتى اقتصاديا ربما، بل تهيمن بفعل قوّة جبارة تستمد إسرائيل منها قوّتها على الإبادة. تستغلّ إسرائيل هذه الفترة المابينية، هذه اللحظة الرمادية، لتضاعف همجيتها. تستفيد الدولة الصهيونية من استفحال حالة الفوضى والصراعات وعدم اليقين وبطء التغيير، وتلاعب الدول الغربية بالقانون الدولي.

رغم قتامة صورة المشهد العالمي، هناك مؤشّرات على أنه ما زال هناك أملٌ تجسّده الدعوى القضائية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بتهمة الإبادة الجماعية؛ ويجسّده مطالبات أزيد من 40 دولة أمام محكمة العدل الدولية بوقف الاحتلال الإسرائيلي، وبتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره؛ أمل يبعثه زَخَم التضامن العالمي مع صمود الفلسطينيين في وجه الإبادة الإسرائيلية برعاية عدة عواصم غربية وتواطؤ بعض الأنظمة العربية؛ ونأمل أن يزيد زخم التضامن العالمي ويزيد انخراط الشعوب العربية فيه لإضفاء طابع عالمي على النضال الفلسطيني، مثلما وقف العالم ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا باعتبار هذا التضامن ضرورة أخلاقية، لتحيا غزّة في زمن الوحوش.

(باحثة مغربية في الدوحة)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads